Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد 11، العدد01 (2023)، ص ص 13- 27 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

أثر الإنفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق

أ.م الهام خزعل ناشور[1]

مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة، العراق ،ilhamalnashoor@gmail.com

The Effect of Public Expenditure on Adjusting The GDP Composition in Iraq

Elham Nashoor Khzaal[1]

The Center for Basra and Arabian Gulf Studies ; University of Basra; Iraq

تاريخ الاستلام: 2023/05/25 ؛ **تاريخ القبول**: 2023/06/18 ؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/30

ملخص :

يعد الإنفاق العام احد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي في أيه دولة مهما كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادية كونه يسهم في تعزيز الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، ويحفز الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي، لذا جاء هدف البحث لتوضيح مدى أهمية الإنفاق العام في تعديل هيكلية الناتج المحلي الإجمالي لاسيما وان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية كبيرة نتيجة ضعف السياسة المالية التي كرست على ريعية الاقتصاد وأهملت القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما انعكس ذلك على حجم الانفاق العام، وتوصلت الدراسة انه على الرغم من أهمية الإنفاق العام في تعديل تركيبة الناتج، إلا إن تلك النفقات عانت من اختلالات وتشوهات هيكلية تمثلت بهيمنة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية مما انعكس ذلك على اختلال تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، ويوصي البحث انه من اجل النهوض بمفاصل الاقتصاد العراقي ينبغي إعادة تعديل تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تنويع مصادره والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة والتركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

كلمات مفتاحية: الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، السياسة الإنفاقية، أدوات السياسية المالية..

تصنيف JEL: E62 ، F43

Abstract :

Government expenditure is one of the most important components of the GDP in any country, regardless of its political system and economic philosophy, it contributes to enhance the total effective demand on goods and services needed by society. It stimulates the productive capacity of the economic sectors and the GDP. Therefore, the aim of the research came to clarify the importance of public expenditure in adjusting the structure of the GDP, especially that the Iraqi economy suffers from major structural imbalances, as a result of the weakness of the fiscal policy that was devoted to the rentier economy and neglected other productive sectors, which was reflected in the volume of public expenditures. The study concluded that despite the importance of public expenditure in adjusting the composition of output. However, these expenditures also suffered from structural imbalances and distortions, represented by the dominance of operating expenditures over investment expenditures, which was reflected in the imbalance of the GDP composition. The research recommends that in order to improve the joints of the Iraqi economy, the composition of the GDP should be re-adjusted by diversifying the sources of this output by reducing dependence on the oil sector as a primary financing source for public expenditures and focusing on the development of non-oil economic sectors such as the agricultural and industrial sectors.

Keywords: Public Expenditure ,Gross domestic product, spending policy, fiscal policy tools..

Jel Classification Codes :E62, F43

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

الهام خزعل ناشور (2023)، **أثر الإنفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 13 - 27 .

المؤلف المرسل: **الهام خزعل ناشور** ، الإيميل: **ilhamalnashoor@gmail.com**

1. مقدمة.

تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي فقد تطور دور الدولة وزاد تدخلها في النشاط الاقتصادي واتسعت وظائفها، وقد أثر هذا التطور على كافة أدوات السياسة المالية لاسيما الانفاق العام الذي عبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتي يمكن من خلالها التأثير في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وحجم الطلب الكلي ومن ثم على النمو الاقتصادي إذ ما وجه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية المهمة، غير أن الاقتصاد العراقي على الرغم من تنوع قطاعاته الاقتصادية إلا أنه نتيجة التحولات والتغيرات الاقتصادية والسياسية ظل يعاني من اختلالات هيكلية لما تساهم فيه هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ظل القطاع الإستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر من الناتج وأصبحت الإيرادات النفطية هي الممولة الرئيسة للنفقات العامة نتيجة تراجع وتواضع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى الرغم من أن النفقات العامة تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لم تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، نظراً لبقاء الاقتصاد العراقي مرتبط بالظروف الخارجية المؤثرة على أسعار النفط، كما أنها ظلت تعاني من اختلال في أوجه الإنفاق، فقد استحوذت النفقات التشغيلية على الجزء الأكبر من النفقات على حساب النفقات الاستثمارية مما انعكس سلباً على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي، ومن ثم على الناتج المحلي الإجمالي، مما تسبب في تراجع أداء الاقتصاد العراقي وتعثر جهود التنمية، مما دعا الدولة إلى إعادة النظر في سياستها الإنفاقية لأجل تحقيق أهدافها الاقتصادية المرسومة، كما أن تنمية النفقات يتطلب اتخاذ سياسات لتنمية الأنشطة الإنتاجية التي تخلق تراكم رأسمالي وليس لتنمية الأنشطة الاستهلاكية.

- **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث في تناولها لموضوع الإنفاق العام الذي يمثل أحد أهم المتغيرات الاقتصادية تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي كونه يعمل على تنشيط القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الزراعي والصناعي مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

- **مشكلة البحث:** أنه مع تزايد حجم النفقات العامة وتراجع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية الأساسية في العراق، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي شكل خللاً هيكلياً واضحاً في تركيبة الناتج. لذا فان مشكلة البحث تتجسد في الإجابة على التساؤل الآتي: هل استطاعت السياسة المالية في العراق من تصحيح هيكلية الناتج المحلي الإجمالي؟

- **فرضية البحث:** إن السياسة المالية في العراق لم تكن في المستوى المطلوب في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتمكن النفقات العامة من تصحيح هيكلية الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي.

- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى معرفة مدى اثر الإنفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي كونه يعد مكون رئيسياً من مكوناته، وكذلك بيان نسبة ما يخصص للقطاعات الاقتصادية من ذلك الانفاق وبيان مدى انسجام تلك التخصيصات مع خطط التنمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

– خطة البحث: لإثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة تناول العنصر الأول الرؤية النظرية والمفاهيمية للإنفاق العام من خلال ما تضمنه من التوصيف الاقتصادي للإنفاق العام، وعلاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي، أما العنصر الثاني فقد اختص بدراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، في حين جاء العنصر الثالث لدراسة اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

2. الرؤية النظرية والمفاهيمية للإنفاق العام في العراق

1.2 . التوصيف الاقتصادي للإنفاق العام في العراق: تركز الأدبيات الاقتصادية على الإنفاق العام باعتباره إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، وقد أخذ الإنفاق العام مكانته منذ الأزمة المالية في سنة 1929، إذ يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم أن الإنفاق يمثل احد الأدوات المالية الأكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي، أما بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة 2008 فقد استعملته الدول للتخفيف من حدة عجز الموازنة التي تعاني منه جراء الأزمة، فمعظم الدول التي تأثرت

بالأزمة قامت بانتهاج سياسة تقشفية (تخفيض الإنفاق العام) لتخفيف من حدة الأزمة (**البجاري، العكروب،2022،60**)، وانطلاقاً من ذلك الدور المهم الذي يؤديه الإنفاق العام باعتباره أداة فاعلة في معالجة الاختلالات والأزمات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فإن الاهتمام بهذا الإنفاق يعد اهتماماً بالنمو الاقتصادي كونه يمثل إحدى أدوات التوجيه الاقتصادي المهمة التي تساهم في إشباع الحاجات العامة، وفي تمويل المشروعات الإنتاجية ودفع عجلة التنمية. وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية إلا أن حجم ذلك الإنفاق يعكس فاعلية الدولة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وبصوة عامة يعد الإنفاق العام مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تنفقها الدولة خلال فترة زمنية من أجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع (**سليماني، 2014،3**).

ويمكن معرفة دور الحكومة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية، متمثلاً بالإنفاق العام لأنه يولد أثراً مهماً على الأنشطة التنموية للدولة، وأن أي تغير في حجم وتركيبة الانفاق ينتج عنه أثراً مباشراً على مستوى النشاط الاقتصادي، لاسيما في الدول المتعثرة تنموياً والتي يهيمن فيها القطاع العام على الناتج المحلي الإجمالي، نظراً ارتباطها إلى حد كبير بالريع النفطي الذي تستحوذ عليه الدولة والذي يعكس بشكل واضح الحجم الكبير للإنفاق العام الذي يؤدي دور المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في العراق. ومن العوامل الأخرى التي عززت دور الدولة في الإنفاق هو ضعف القطاع الخاص، والحاجة إلى توزيع عادل للدخل القومي، فضلاً عن الحاجة إلى توسيع الخدمات الاجتماعية ومكافحة البطالة والفقر والنهوض بالقطاعات الإنتاجية (**عودة،2019،212**). لذا نجد أن الإنفاق العام بشكل عام يكون في حالة تزايد سواء كان معبراً عنه بالقيم المطلقة أو نسبة مئوية من الناتج، وأحد الأسباب التي تقف وراء ذلك هو زيادة النمو السكاني مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية كالسكن والعمل والتعليم، ونتيجة لذلك تعمل السياسة المالية في الدول النامية من خلال إجراءاتها ووسائلها الخاصة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الآثار الايجابية على الاقتصاد عن طريق ضمان إسهام الإنفاق العام في القيام بالمشاريع الاقتصادية وتوسيعها وكذلك كيفية تخصيص النفقات العامة وكيفية توزيعها على مجالات إنفاقها، بما يحقق آثار ايجابية أو سلبية بحسب هذا التخصص أو التوزيع، وهذا الأمر ينبغي التركيز عليه في السياسة المالية في الدولة، وكذلك الكيفية التي يتم فيها توفير الإيرادات لتمويل النفقات العامة (**حمزة،2014،29**). ويتم تغيير تركيبة الإنفاق العام من خلال السياسة المالية للدولة على اعتبار أن الإنفاق العام يمثل إحدى أدواته، وتتنوع بنود هذا الإنفاق تبعاً لتعدد وتنوع وظائف الدولة فمنها النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، فالنفقات التشغيلية وهي النفقات التي تنفقها الدولة على شراء السلع والخدمات من داخل الدولة نفسها وذلك بهدف استهلاكها وتشمل الرواتب والأجور وما ينفق على شراء السلع والخدمات والتحويلات الجارية أي هي النفقات التي لا يترتب عليها زيادة في رأس المال الاجتماعي، أي إنها تمثل استهلاك للموارد العامة، لذا يترتب عليها آثار سلبية على موارد الدولة وعلى عملية التنمية (الغناي،2015،1223). أما النفقات الاستثمارية أو النفقات الإنتاجية وهي كل ما تنفقه الدولة على الأنشطة التي تعود عليها بالدخل والفائدة وتؤدي إلى النمو الاقتصادي (**الزغبي، 2022، www.rouwwad.com**).

وفقاً لهذا التقسيم فإن السياسة المالية في هذه الدول ومنها العراق تركز على النفقات التشغيلية أكثر من تركيزها على النفقات الاستثمارية مما أثر في اختلال الهيكل الإنتاجي وزيادة الطلب الاستهلاكي نتيجة إنفاقها على بنود الخدمات الاستهلاكية كالأجور والرواتب والدعم، وأن الإنفاق على هذه الخدمات من قبل الحكومة لا يدر عائداً أو دخلاً كما هو الحال في الإنفاق على القطاعات الإنتاجية (عودة، 2017، 154). إذ تؤكد تجربة العراق الاقتصادية أن السياسة المالية قد أخفقت في توظيف النفقات العامة وفي توسيع الاستثمارات الإنتاجية وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية (**عبد اللطيف،خماس،2003، https://eco.nahrainuniv.edu.iq**).

ويمكن بيان أهم الأسباب التي تحد من فاعلية السياسة الإنفاقية في العراق بالنقاط الآتية (**البصري، 2021، azzaman.com www.**):

- عدم تنويع مصادر الإنفاق واعتمادها على مصدر واحد أو اثنين في تمويل معظم نفقاتها، فالكثير من الدول التي يسود فيها القطاع النفطي فإنه يشكل خطراً على اقتصادها لأن اعتماد صادرتها على النفط يجعلها عرضة للتقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط، مما يؤثر بشكل مباشر على نفقاتها بسبب العلاقة الوطيدة بين الجانبين ومن ثم لا تستطيع النفقات أن تساهم في نمو الاقتصاد الوطني أو تحميه من آثار التقلبات الخارجية.
- ارتفاع عدد السكان يؤثر بشكل كبير على النفقات نتيجة زيادة الحاجة إلى الخدمات العامة والطرق والمساكن والصرف الصحي والتعليم وغير ذلك، ومن ثم يكون معدل نمو الإنفاق العام أسرع من معدل نمو السكان.
- اعتماد سياسة الدعم الاقتصادي.
- 4 ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في توليد الدخل.
- ضعف النظام الضريبي، وقصور دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما يؤثر في تمويل النفقات العامة.
- 6 التطور المستمر للتخصيصات المالية التشغيلية على حساب التخصيصات المالية الاستثمارية.

2.2 الأهمية الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق: تقسم الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي إلى قطاعات رئيسة ثلاث هي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي، وتسهم هذه القطاعات في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي ورفع عجلة التنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من أهميته نجد أن الاقتصاد العراقي يعاني من مظاهر الاختلال والتشوه في الهيكل الإنتاجي نتيجة هيمنة القطاع النفطي وتعاظم مساهمته في الناتج واعتماد الدولة عليه اعتماداً كلياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية وموازنة الدولة على حساب تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى وفي مقدمتها القطاعين الصناعي والزراعي وتدني معدلات إنتاجيتهما الذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي للقطاعات الحيوية السلعية في الاقتصاد ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي بقي دوره محدود وضعيف في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تقادم الأجهزة والأصول الإنتاجية وعدم صلاحيتها للعمل من ناحية، ومن ناحية أخرى الانفتاح الكبير على الاستيرادات وعدم قدرته على منافسة السلع المستوردة، مما أثر تأثيراً سلبياً على الصناعة الوطنية (**عودة،2019، 203**)، أما القطاع الزراعي فقد تراجع دوره كثيراً في النشاط الاقتصادي سواء أكان في التشغيل أم في تأمين الغذاء أم في الناتج المحلي، وأصبح العراق يستورد (85%) من احتياجاته الغذائية بينما يؤمن القطاع الزراعي (15%) فقط من هذه الاحتياجات (**سالم،2011، 26**)، أما بالنسبة إلى القطاع الخدمي فعند استبعاد القطاع النفطي من تركيبة النشاط الاقتصادي في العراق فإن مساهمة هذا القطاع سوف تزيد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤشر على أن الاقتصاد العراقي اقتصاداً خدمياً ضعيف الإنتاج والتنوع وتغلب عليه النشاطات الخدمية ضعيفة التكوين، الأمر الذي قلل من فرص التنوع الإنتاجي وعمق من ظواهر الاختلالات الهيكلية، وربطت الدولة الإنفاق الاستثماري بالإيرادات النفطية، الأمر الذي جعل التخصصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية متغيراً تابعاً لظروف الموازنة العامة التي هي بدورها متغير تابع لإيرادات النفط، فعند انخفاض الإيرادات النفطية سيتم التركيز على تغطية متطلبات الإنفاق التشغيلي، والتضحية بمتطلبات الإنفاق الاستثماري، وهذا ما كان يحصل عادة في اغلب مراحل التنمية في العراق، ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد العراقي يبقى مرهوناً بتقلبات أسعار النفط ومن ثم التقلب في إيرادات الحكومة، ففي السنوات التي تكون فيها أسعار النفط مرتفعة فإن الاقتصاد يزدهر على عكس السنوات التي تتدهور فيها أسعار النفط فأنها يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية (**علوان و عبد الحميد، 2020، 7**). الأمر الذي جعل القطاعات الإنتاجية تعاني من ضآلة مساهمتها في الناتج، وارتباطها بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في الايرادات التي يحققها قطاع الصناعة الاستخراجية، إذ تبين العلاقة بين قيم العوائد النفطية ومستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية عمق الاختلال الهيكلي ومرونة التقلبات التي يتأثر بها الاقتصاد العراقي الناتجة من التغيرات في أسعار الصادرات النفطية (عبد الصاحب، 2014، 217). ويمكن إرجاع أسباب التدهور بشكل عام في النقاط الآتية (**شهيب، 2022، www. kitabat.com**):

- . عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم ضمن توجيه استراتيجي نحو تنمية القطاعات الإنتاجية مع قلة التخصيصات الإنفاقية الموجه للقطاعين الصناعي والزراعي في الموازنة العامة.
- تقادم وسائل الإنتاج وهيمنة الأساليب البدائية غير الكفؤة، مما سببت في تدني مستويات الإنتاج فضلاً عن عدم إدخال تكنولوجيا حديثة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ضعفها وعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة.
- الافتقار إلى بنية تحتية ملائمة.
- إغراق الأسواق العراقية بالبضائع المستوردة وعدم إخضاعها للقوانين التقييس والسيطرة النوعية، مما احدث ضرراً بالقطاعات الإنتاجية وأبعدها عن المنافسة.
- عدم التنسيق بين القطاعات الإنتاجية سواء كان بين القطاع الواحد أو مع القطاعات الأخرى نتيجة عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة.

3.2 علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في العراق: يعد الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية لأي دولة هو تحقيق زيادة في معدلات النمو معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي من اجل تحقيق رفاهية المجتمع، والذي يعرف على أنه (إجمالي كمية الإنتاج لبلد ما وهو يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات المتحققة في القطاعات الاقتصادية ضمن الحدود الجغرافية للدولة خلال مدة زمنية معينة) (**احمد، 2020، 147**). ولهذا ركز الفكر الاقتصادي بمختلف نظرياته على دور العناصر المحركة للناتج المحلي الإجمالي، وكان الإنفاق العام احد ابرز تلك العناصر. إذ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي يتوقف إلى حدٍ كبيرٍ على تطور الانفاق لاسيما مع اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ومن ثم إلى الدولة المنتجة لأن الإنفاق العام يعد محركاً للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيس لموارد القطاعات الاقتصادية، وتشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة وثيقة بين حجم النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي إلا أن تلك العلاقة تتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي السائد من ناحية ومرونة الجهاز الإنتاجي من ناحية أخرى، فالدول المتقدمة تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة وذلك لارتفاع دخلها القومي واتساع نطاق الحاجات العامة التي يمكن إشباعها وتعديل سياستها المالية وفق التغيرات الاقتصادية الدورية التي تمر بها الدولة في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة في الدول المتخلفة لضآلة حجم الدخل القومي، وضيق نطاق الحاجات العامة التي تستطيع الدولة إشباعها (**السلمان، 2009، 28**). ونتيجة لذلك وحسب النظرية الكينزية فإنه في حالة نقص التشغيل أي انكماش مستوى النشاط الاقتصادي، تؤدي زيادة حجم الإنفاق إلى زيادة مستوى التشغيل والإنتاج وذلك بشرط مرونة الجهاز الإنتاجي، أما في حالة ارتفاع مستوى التشغيل فإنه ينبغي الحد من زيادة حجم النفقات لأن تلك الزيادة تؤدي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى حدوث ضغوط تضخمية (**الحماقى و فوزي، 2010، 80**).

على عكس ذلك فإنه حسب نظرية ادلف فاغنر أنه عند زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى اتساع دور الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في متوسط الناتج المحلي للفرد، وحسب هذه النظرية يعد الإنفاق العام متغيراً داخلياً ودالة في النمو الاقتصادي (**ال طعمة والاعرجي، 2018، 48**). أما بالنسبة إلى نوع النفقات وأثرها في الناتج فإن النفقات سواء كانت تشغيلية أم استثمارية فأنها تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي لاسيما النفقات الاستثمارية لأنها تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة. ووفقاً لذلك فإن قيام الدولة بالإنفاق على إقامة المشروعات الإنتاجية يؤدي إلى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات، مما يترتب عليه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الاقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي (**حسين،2019، 1**).

3. اختلال البنية التركيبة للناتج المحلي الإجمالي في العراق

يتمثل اختلال البنية التركيبة للناتج المحلي الإجمالي حالة عدم تنوع الناتج المحلي الاجمالي والناجمة عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ويؤخذ مفهوم عدم تنوع الناتج بعداً واسعاً إذ يتمثل بعدم تنوع فروع الإنتاج التي تمثل التركيب الهيكلي للاقتصاد مع ملاحظة التطورات التي تحصل في نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي توضح التغييرات في الهيكل الاقتصادي. وقد تميز الهيكل الإنتاجي في العراق بصورة عامة بعدم التنوع والتركيز على أحادية الاقتصاد والتي تعكس الصفة الريعية له والتي تتمثل في الاعتماد وبشكل كبير على مورد أحادي الجانب وهو النفط في تمويل الإنفاق التشغيلي للموازنة العامة ومن ثم فأن وضع الإنفاق في العراق يرتكز على هذا المورد الريعي. ومما لا شك فيه أن الاختلال في هيكل الناتج يمثل امتداداً للاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد مما يجعل هذا الاقتصاد عرضة وبشكل مستمر للتقلبات الخارجية والتي تنعكس على أسعار المواد الأولية من جهة وضعف قدرته التنافسية من جهة أخرى (**شاني، 2011،42**). ويمكن ابراز ظاهرة الاختلال في تركيبة الناتج من خلال مجموعة من المؤشرات من أهمها ما يأتي:

1.3. تطور حجم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق: يعد قياس الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق لتقييم الاداء الاقتصادي، فهو يعبر عن النشاط الاقتصادي للدولة ومسار نموها، وأن تحليل هيكلية الناتج المحلي الإجمالي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل والضعف في الناتج، ويمكن بيان أهمية الناتج المحلي الاجمالي وتركيبته الهيكلية في العراق من خلال الجدول (1).

الجدول 1.التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2020) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الماء والكهرباء	النقل والمخازن والاتصالات	التجارة والفنادق	البنوك والتامين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية
2005	73911,1	5064,2	42529,2	971,0	2685,0	855,4	5887,6	4198,8	520,9	4954,9	6511,2
2006	96067,2	5569,0	53030,9	1473,2	3449,7	779,4	6742,9	6349,9	690,3	7255,5	10726,2
2007	111961,2	5494,2	59274,3	1817,9	4928,5	972,8	7333,1	6973,3	1542,2	9322,5	14302,4
2008	158443,5	6042,0	87521,2	2644,2	6585,8	1843,7	8573,6	8392,6	2402,8	11027,0	23410,4
2009	131632,2	6832,6	56563,8	3411,3	5633,7	2312,4	8519,8	10308,8	1958,5	12247,7	23843,9
2010	163104,7	8366,2	73569,9	3678,7	10263,2	2909,7	9452,3	12458,7	2064,2	13303,5	27038,4
2011	218617,9	9918,3	115999,4	6132,8	3443,1	10358,5	10175,9	14115,7	2794,7	15160,5	30518,9
2012	255727,0	10484,9	127225,7	6919,4	4440,6	15416,4	14439,9	19637,5	4225,2	15448,9	37488,5
2013	274745,9	13045,9	126445,2	6286,0	4904,0	20201,6	18088,0	20532,2	5044,1	16216,2	43982,7
2014	267262,8	13128,6	117358,0	4999,2	5847,0	19098,0	19452,8	20931,6	3116,1	17495,1	45836,3
2015	196203,0	8160,8	65591,0	4234,7	5928,5	12514,8	20800,7	21326,8	2622,5	13793,8	41229,7
2016	198774,4	7832,0	67796,9	4436,4	6450,6	12260,5	22618,8	18593,8	3420,8	14379,2	40985,2
2017	224636,2	6598,4	89065,0	4819,9	6486,4	13408,9	23981,8	20072,0	4137,3	15052,7	41013,3
2018	272083,9	7572,3	120616,0	5464,4	12442,4	7150,2	25467,2	24502,0	4969,9	16315,9	47583,4
2019	281484,6	10411,2	114831,7	5903,0	18576,3	8095,7	24037,0	23890,4	5400,4	16929,0	53410,2
2020	201249,1	11716,0	61063,0	5988,5	6854,0	7779,2	19661,0	19152,2	3885,1	14807,5	50342,7

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية في العراق للسنوات (2012، 2013، 2020، 2021)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

يتضح من خلال البيانات أن الاقتصاد العراقي بشكل عام شهد تطوراً ملحوظاً في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2005ـ2020) مدعوماً بتنامي عائدات النفط الكبيرة نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط، الأمر الذي انعكس على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع اقتصادية حكومية وخاصة، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (73911,1) مليار دينار في سنة 2005 إلى (201249,1) مليار دينار في سنة 2020، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن مستمراً وإنما كان متذبذباً، إذ نجد أنه ارتفع في بداية المدة حتى وصل إلى (158443,5) مليار دينار في سنة 2008، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي في الوضع الامني والاقتصادي للدولة، وزيادة عائدات النفط المصدرة نتيجة ارتفاع اسعاره في السوق العالمية، إلا أن هذا الارتفاع سرعان ما انخفض إلى (131632,2) مليار دينار في سنة 2009، وذلك بسبب التراجع الحاصل في اسعار النفط على إثر تداعيات الازمة المالية العالمية والركود العالمي، إذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام بنسبة (33,6%) في سنة 2009 (**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،2009،7**). الا أنه سرعان ما استعاد الناتج المحلي الاجمالي عافيته، اذ تحسن وعاد إلى الارتفاع بوتيرة متسارعة حتى وصل إلى (274745,9) في سنة 2013، بعدها شهد الناتج انخفاضاً حتى وصل في سنة 2015 إلى (196203,0) مليار دينار نتيجة ارتفاع الانفاق العسكري لمواجهة الاحتلال من قبل داعش، وانخفاض اسعار النفط، والذي كان لانخفاضه اثراً كبيراً على واقع الاقتصاد العراقي وعلى الموازنة العامة للدولة وعلى الناتج المحلي الاجمالي. بعدها أخذ الناتج بالارتفاع التدريجي حتى وصل في سنة 2019 الى (281484,6) مليار دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفع المعدل اليومي للتصدير، في حين سجل الناتج انخفاضاً كبيراً في سنة 2020،إ سجل (201249,1) مليار دينار نتيجة انخفاض معدلات نمو جميع الانشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي بسبب جائحة كورونا، كما أن عدم اقرار الموازنة العامة للدولة أثر على بقية القطاعات الاقتصادية التي تعتمد بشكل رئيس على القطاع الحكومي الذي يعد القطاع الاكثر تأثيراً في الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من أهمية تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي كونه المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية، فإن أهمية التحليل تتعاظم من خلال معرفة مكونات هذا الناتج ومدى مساهمتها فيه. فلو تتبعنا التركيبة الهيكلية للناتج المحلي الاجمالي والمعروضة في الجدول نفسه نجد أنه على الرغم من أن الاقتصاد العراقي يعد من القطاعات المتنوعة لما يملكه من موارد طبيعية وبشرية إلا أنه ظل يعاني من اختلالات هيكلية لما تساهم فيه هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، إذ ظل القطاع الإستخراجي يحتل مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع القطاعات الاخرى واصبحت الإيرادات النفطية هي الممولة الرئيسة للنفقات العامة نتيجة تراجع وتواضع معدلات نمو القطاعات الاخرى، اذ ارتفع مستوى القطاع الإستخراجي من (42529,2) مليار دينار في سنة 2005 الى (61063,0) مليار دينار في سنة 2020. أي بزيادة تقدر (18533,8) مليار دينار في حين لم تشكل القطاعات الاخرى سوى قيمة ضئيلة، فبالنسبة للقطاع الزراعي على الرغم من ارتفاع قيمته خلال المدة (2005ـ 2020) من (5064,2) مليار دينار إلى (11716,0) مليار دينار، أي بزيادة (6651,8) مليار دينار، الا أنها تبقى قليلة ولا تسد حاجة السكان من المواد الغذائية، كذلك الحال مع قطاع الصناعة التحويلية فقد اخذ بالتطور والانتعاش، اذ ارتفع من (971,0) مليار دينار في سنة 2005 الى (5988,5) مليار دينار في سنة 2020، اي بزيادة (5017,5) مليار دينار، الا ان قيمته تظل محدودة ولا تتناسب مع امكانيات هذا القطاع، اما بالنسبة الى بقية القطاعات الاخرى فهي ليست افضل حالاً من القطاعين الانتاجين السابقين (الزراعي والصناعة التحويلية) فأنها على الرغم من ارتفاعها خلال المدة (2005ـ 2020) إلا أن قيمتها تظل متدنية وليست بالمستوى المطلوب قياساً مع قطاع التعدين. نستدل من تلك القيم المطلقة مدى تدهور القطاعات الاقتصادية في العراق والتي انعكست في اختلال هيكلية الناتج المحلي الاجمالي.

2.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق: تبرز ظاهرة الاختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ليس فقط من ناحية القيم المطلقة، وانما تظهر بشكل اكثر وضوحاً في مساهمتها في الناتج، بعبارة أخرى عندما تكون مساهمة بعض

القطاعات في تكوين الناتج بنسبة كبيرة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى، يمكن ملاحظة هذا الاختلال البنيوي في تركيبة الناتج من خلال البيانات المعروضة في الجدول (2).

الجدول2. مساهمة القطاعات الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005ـ 2020) **(%)**

السنوات	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	البناء التشييد	الماء الكهرباء	النقل والمخازن والاتصالات	التجارة والفنادق	البنوك والتامين	دور ملكية السكن	خدمات التنمية الاجتماعية
2005	6,9	57,8	1,3	3,7	0,8	8,0	5,7	0,7	6,7	8,9
2006	5,8	55,5	1,5	3,7	0,8	7,1	6,6	0,7	7,6	11,2
2007	5,1	53,2	1,6	4,4	0,9	6,6	6,3	1,4	8,4	12,8
2008	3,7	55,7	1,5	3,8	0,8	7,7	6,5	1,3	7,0	12,4
2009	4,4	40,6	2,4	5,1	1,2	10,2	8,2	1,7	8,8	18,0
2010	5,0	43,2	2,3	3,5	1,1	11,3	8,7	1,9	7,6	16,0
2011	4,5	53,0	2,8	1,6	4,7	4,7	6,5	1,3	6,9	14,0
2012	4,1	49,8	2,7	1,7	6,0	5,6	7,7	1,7	6,0	14,7
2013	4,5	46,1	2,3	1,8	7,4	6,6	7,5	1,9	5,9	16,0
2014	4,9	43,9	1,9	2,2	7,2	7,3	7,8	1,2	6,5	17,2
2015	4,2	33,4	2,2	3,0	6,4	10,6	10,9	1,3	7,0	21,0
2016	4,0	34,1	2,2	3,2	6,2	11,4	9,4	1,7	7,2	20,6
2017	2,9	39,6	2,2	2,9	6,0	10,7	8,9	1,8	6,7	18,3
2018	2,8	44,3	2,0	4,6	2,6	9,4	9,0	1,8	6,0	17,5
2019	3,7	40,8	2,1	6,7	2,9	8,5	8,4	1,9	6,0	19,0
2020	5,8	30,3	3,0	3,4	3,9	9,8	9,5	1,9	7,4	25,0

المصدر: احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (1).

إذ تشير البيانات إلى وجود تفاوتاً كبيراً في مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، وأن الناتج يتركز في نشاط محدود وهو قطاع التعدين الذي يحتل مركز الصدارة في تكوين الناتج، إذ بلغت أعلى مساهمة له (57,8%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2005، إي شكل اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، وحتى بعد انخفاض هذه المساهمة في السنوات التالية حتى وصلت ادنى مستوى لها (30,3%) من اجمالي الناتج خلال سنة2020، إلا أنها ظلت تشكل أعلى مساهمة وتسيطر على المرتبة الأولى في الناتج، في حين نجد أن القطاعات الاخرى لا تستوعب إلا نسب منخفضة من الناتج المحلي الاجمالي، إذ شكل القطاع الزراعي دوراً هامشياً في نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ لم تتجاوز أعلى مساهمة له (6,9%) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2005، ويمكن ارجاع هذا النسبة المنخفضة إلى تعدد المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع والمتمثلة بتدني انتاجية العامل الزراعي أو المساحة المزروعة نتيجة ضعف السياسة الزراعية وشحة المياه وتدهور الاراضي الزراعية، وعدم استخدام المكننة الحديثة والبذور والاسمدة المحسنة، ووسائل مكافحة الآفات، فضلاً عن ملوحة التربة، أما بالنسبة إلى قطاع الصناعة التحويلية فهي ليست افضل حالاً من القطاع الزراعي فلم تتعدى اعلى مساهمة له (3,0%) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2020، وهذه النسبة لا تتلاءم مع دور وامكانية هذا القطاع بصفته المحرك الرئيس للأنشطة الاقتصادية. وهذا يعود إلى توقف عدد كبير من المصانع وتقادم العمر الانتاجي لمصانع اخرى، أما قطاع البناء والتشييد فقد اخذت مساهمته بالارتفاع التدريجي حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها (6,7%) في سنة 2019، إذ يعد هذا القطاع مستودعاً للفرص الوظيفية والاستثمارية بسبب التوسع الحاصل في انجازات القطاع الحكومي والمتمثل ببناء المجمعات السكنية والتجارية

والابنية المدرسية والمستشفيات، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في مساهمته في الناتج إلا أنه تظل مستوى مساهمة ضعيفة مقارنه مع القطاع النفطي، كما نلاحظ أن قطاع الماء والكهرباء لم تتجاوز اهميته النسبة اعلى مستوى لها في سنة 2013 وهي (7,4%). أما لو تأملنا نسب مساهمة بقية القطاعات الاخرى (النقل والاتصالات، التجارة، البنوك والتامين، وملكية دور السكن) ماعدا قطاع الخدمات الاجتماعية فنجد أنها ليست افضل حالاً من القطاعات السابقة (الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد والماء والكهرباء) فقد ظلت مساهمتها محدودة جداً في الناتج فلم تشكل في افضل حالاتها اعلى مستوى لها (11,4%) (10,9%) (1,9%) (8,8%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، أما قطاع الخدمات الاجتماعية فإن مساهمتها تكاد تكون جيدة مقارنة بالقطاعات الاخرى ما عدا قطاع التعدين فقد شكلت أعلى مساهمة لها (25,0%) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2020.

نستدل من تلك النسب أن مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج تكاد تكون ضئيلة جداً ولا تتناسب مع الموارد والامكانات المتاحة في الاقتصاد، وهذا ما يعمق الاختلال الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي.

3..3.توزيع الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الرئيسة (سلعية وتوزيعية وخدمية): أما بخصوص مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية من حيث نوعيتها، والموزعة إلى انشطة سلعية وتوزيعية وخدمية في الناتج المحلي الاجمالي فيمكن توضيحها في البيانات المعروضة في الجدول (3).

الجدول 3. الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الرئيسة (سلعية وتوزيعية وخدمية) بالأسعار الجارية واهميتها النسبية للمدة (2005ـ 2020)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

القطاعات	القطاعات السلعية	الاهمية النسبية	القطاعات التوزيعية	الاهمية النسبية	القطاعات الخدمية	الاهمية النسبية	الناتج المحلي الاجمالي
2005	51837,7	70,1	10607,3	14,4	11466,1	15,5	73911,1
2006	64302,2	66,9	13783,2	14,3	17981,7	18,8	96067,2
2007	72487,8	64,7	15848,6	14,2	23624,9	21,1	111961,2
2008	104636,9	66,1	19369,0	12,2	34437,7	21,7	158443,5
2009	74753,7	56,8	20787,0	15,8	36091,5	27,4	131632,2
2010	98787,7	60,6	23975,1	14,7	40341,9	24,7	163104,7
2011	145852,1	66,7	27086,4	12,4	45679,3	20,9	218617,9
2012	164487,1	64,3	38302,7	15,0	52937,3	20,7	255727,0
2013	170882,7	62,2	43774,3	15,9	60198,9	21,9	274745,9
2014	160430,8	60,0	43500,6	16,3	63331,4	23,7	267262,8
2015	96429,7	49,1	44749,9	22,9	55023,4	28,0	196203,0
2016	98776,5	49,7	44633,4	22,5	55364,4	27,8	198774,4
2017	120378,7	53,6	48191,3	21,5	56066,0	24,9	224636,2
2018	153245,5	56,3	54939,1	20,2	63899,3	23,5	272083,9
2019	157817,8	56,1	53327,8	18,9	70339,2	25,0	281484,6
2020	93400,6	46,4	42698,4	21,2	65150,2	32,4	201249,1

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية في العراق للسنوات (2005ـ 2020) بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

** احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (1) و(3).

إذ يتضح من تلك البيانات أن هناك تبايناً كبيراً في التوزيع، إذ احتلت الانشطة السلعية المرتبة الأولى في سلم ترتيب الاولويات من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، إذ شكلت أكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2005 حيث بلغت نسبتها (70,1%) ويعود هذا الارتفاع إلى الارتفاع الحاصل في قطاع النفط، والذي يشكل النسبة الأكبر فيه، في حين أن اغلب الأنشطة الاقتصادية الأخرى والمكونة للأنشطة السلعية لا سيما الانشطة الزراعية والصناعية لم تأخذ دورها المطلوب في التنمية. تليها في المرتبة الثانية الأنشطة الخدمية لتساهم بأعلى مستوى لها بنسبة (28,0%). أما قطاع الانشطة التوزيعية فكان هو الأخر تمثيله محدود في الناتج ليحتل المرتبة الاخيرة لتساهم بأعلى مستوى لها بنسبة (22,9%) في سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى إن الأنشطة السلعية تمثل حجر الأساس بالنسبة للأنشطة الأخرى كالتوزيعية والخدمية التي ترتبط بوجود الانشطة السلعية، وإن هيمنة النفط على هذه الأخيرة يعني ارتباط الأنشطة الأخرى بالنفط، وهذا خطراً كبير لأن كلما تعرض النفط إلى أزمات ستتعرض أيضاً بقية الأنشطة بحكم الارتباط المتمثل في دعم الأنشطة الإنتاجية. الأمر الذي ينعكس على اختلال تركيبة الناتج المحلي الاجمالي.

4.اثر سياسة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الانفاق العام محركا رئيساً لنمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الانفاق العام نحو القطاعات غير الحيوية والتي لا تدر ايرادات مالية لدعم الموازنة العامة للدولة فإنه يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة، مما ينعكس ذلك في حدوث ركود اقتصادي، وأن المتتبع لحركة الإنفاق العام في العراق نجد أنه أسهم بنسبة كبيرة من الناتج، إلا أنه لم يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منه، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال بعض المؤشرات اهمها ما يأتي:

1.4.تطور حجم الانفاق العام بحسب أنواعه في العراق: إن المتتبع لحركة الإنفاق العام في العراق لاسيما خلال المدة (2005ـ 2020)، يلاحظ وجود ارتفاعاً كبيراً في القيم المطلقة وبالأسعار الجارية خلال تلك المدة، إذ ارتفع من (35981,2) مليار دينار في السنة 2005 إلى (76082,4) مليار دينار في سنة 2020، ولكن في حقيقة الأمر هي زيادة ظاهرية في غالبيتها، والسبب الرئيس وراء ذلك هو ارتفاع معدلات التضخم التي شهدها البلد. إذ كان معظم زيادة الإنفاق العام لمواجهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكنه لم يصب في تحقيق المنفعة العامة للمجتمع، وعلى الرغم من التطور الكبير الذي حصلت في الانفاق إلا أنه شهد تذبذباً واضحاً، إذ نجد أنه حقق طفرة كبيرة حتى وصل إلى (119128,0) مليار دينار في سنة 2013، وما عزز هذا الارتفاع هو ارتفاع اسعار النفط العالمية، فضلاً عن بعض الاجراءات المقدمة من قبل الدولة كاتساع نطاق الخدمات العامة والتدخل الحكومي الواسع، إلا أنه سرعان ما حقق انخفاضاً حتى وصل إلى (67067,4) مليار دينار في سنة 2016 بسبب انخفاض اسعار النفط، بعدها سجل الانفاق العام ارتفاعاً حتى وصل في سنة 2019 (111723,6) مليار دينار، في حين شهد تراجعاً كبيراً في سنة 2020 نتيجة جائحة كورونا، وانخفاض اسعار النفط العالمية، واتباع الدولة سياسة التقشف مما سبب في انخفاض النفقات العامة.

ويمكن ملاحظة الاختلال في هيكلية النفقات العامة بشكل اكثر وضوحاً من خلال معرفة نوعية تلك النفقات والمبينة في (الجدول 4) في الاسفل:

الجدول 4. تطور حجم نفقات العامة في العراق بحسب انواعها للمدة (2005ـ 2020)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	الاهمية النسبية	النفقات الاستثمارية	الاهمية النسبية
2005	35981,2	28431,2	79,0	7550,0	21,0
2006	50963,2	41580,4	81,6	9382,8	18,4
2007	51727,5	39051,9	75,5	12675,6	24,5
2008	92097,0	61324,8	66,6	30772,2	33,4
2009	69165,5	54118,6	78,2	15046,9	21,8
2010	84659,0	60981	72,0	23678	28,0
2011	78758,0	60926	77,4	17832	22,6
2012	105140,0	75789	72,1	29351	27,9
2013	119128,0	78747	66,1	40381	33,9
2014	113473,6	77986,2	68,8	35487,4	31,2
2015	70397,5	51832,8	73,6	18564,7	26,4
2016	67067,4	51173,4	76,3	15894,0	23,7
2017	75490,1	59025,6	78,2	16464,5	24,5
2018	80873,0	67052,9	82,9	13820,2	17,1
2019	111723,6	87301	78,1	24422,6	21,9
2020	76082,4	72873,5	95,8	3208,9	4,2

المصدر:ـ البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات(2006ـ 2020)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ـ احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.

إذ يتبين أن النفقات التشغيلية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، إذ بلغت قيمتها (28431,2) مليار دينار في سنة 2005 ازدادت حتى وصلت إلى (72873,5) مليار دينار في سنة 2020، أما بالنسبة إلى النفقات الاستثمارية فقد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً، اذ بلغت في سنة 2020 نحو (3208,9) مليار دينار بعد أن كانت تبلغ (7550,0) مليار دينار في سنة 2005، ويعود سبب الانخفاض نتيجة عدم اقرار الموازنة لسنة 2020 والذي جاء متزامناً مع الانخفاض في الايرادات النفطية التي تؤثر بشكل أساسي على النفقات الاستثمارية. كما نلاحظ من الجدول أن حجم النفقات الاستثمارية شهدت انخفاضاً بعد سنة 2014 حتى وصلت قيمتها إلى (15894,0) مليار دينار في سنة 2016، ويعود سبب ذلك إلى الأزمة العراقية التي بدأت في سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط والذي سبب في انخفاض الايرادات النفطية.

تعكس تلك البيانات أن زيادة النفقات التشغيلية قد تسهم في تعميق مشكلات الاقتصاد العراقي وأزماته، فزيادة الإنفاق العام، وما يترتب عليه من توسع في الطلب الكلي، وزيادة النفقات التشغيلية والتي يشكّل أحد العوامل الدافعة نحو مزيد من التضخم، ولاسيما في ظل غياب الجهاز الإنتاجي المرن القادر على الاستجابة لارتفاع الطلب، كما أن ضعف الإنفاق الاستثماري، وقلة دعم الاستثمار الخاص والأجنبي شكل بدوره عوامل معرقلة للنمو الاقتصادي في العراق. أما بخصوص مدى مساهمة النفقات التشغيلية والاستثمارية من اجمالي النفقات، فنجد أنه من خلال الجدول نفسه أن النفقات الاستثمارية كانت مساهمتها متواضعة من اجمالي النفقات العامة مقارنة مع مساهمة النفقات التشغيلية، إذ سجلت النفقات الاستثمارية أعلى مساهمة لها (33,9%) من اجمالي النفقات في سنة 2013، أما

النفقات التشغيلية فقد ظلت أهميتها النسبية بشكل عام مرتفعة، إذ بلغت أعلى نسبة تم تسجيلها نحو (95,8%) من اجمالي النفقات العامة في سنة 2020.

تعكس تلك النسب أن النفقات تعاني من اختلال هيكلي، إذ تسهم النفقات التشغيلية في تكوين النسبة العظمى من النفقات العامة للدولة، وهذا يعكس طبيعة الإنفاق الاستهلاكي. على عكس النفقات الاستثمارية التي لا تزال مساهمتها متواضعة مما جعلها مسؤولة عن بقاء القطاعات الاقتصادية متخلفة ومتدهورة، مما نجم عنه عدم تنوع القاعدة الانتاجية وبقاء الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وحيد الجانب ومنكشف على العالم الخارجي يهيمن عليه القطاع الإستخراجي.

2.4. مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي: إن معرفة مدى مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي يعد مؤشراً مهماً يعكس درجة اشباع الحاجات العامة من قبل الدولة ومدى نجاح السياسة الإنفاقية في اعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولو نظرنا إلى الانفاق العام من ناحية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2005ـ 2020) والمعروضة في الجدول (5) نجد أن النفقات العامة اسهمت بنسبة كبيرة من الناتج، إذ شكلت في بعض السنوات أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، و بلغت (58%) وذلك في سنة 2008، وحتى عند انخفاضها في بعض السنوات فقد ظلت تشكل نسبة جيدة من الناتج، إذ بلغ أدنى مستوى لها (29,7%) في سنة 2018، ولكن نجد أنه على الرغم من ارتفاع نسبة النفقات من الناتج، إلا أنها لم تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، إذ بقيت القطاعات الاقتصادية متدنية تعاني من العديد من المشكلات، وبقي الاقتصاد العراقي مرتبط بالظروف الخارجية المؤثرة على اسعار النفط.

الجدول 5. الاهمية النسبية للنفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي بحسب انواعها في العراق للمدة (2005ـ 2020)

(%)

السنوات	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية
2005	48,7	36,2	10,2
2006	53,0	43,5	9,8
2007	46,2	35,0	11,4
2008	58,1	39,3	19,7
2009	52,5	38,8	10,8
2010	51,9	35,1	13,4
2011	36,0	27,9	8,2
2012	41,1	29,6	11,5
2013	43,4	28,7	14,7
2014	42,5	29,2	13,3
2015	35,9	26,4	9,5
2016	33,7	25,7	8,1
2017	33,6	26,3	
2018	29,7	24,6	5,1
2019	39,7	31,0	8,7
2020	37,8	36,2	1,6

المصدر: احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على: ـ بيانات الجدول (1).

ـ البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006ـ 2020)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ومن خلال متابعة تطور نسبة النفقات العامة بحسب انواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق والمعروضة في الجدول نفسه يتضح أن مساهمة النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي كانت متدنية طيلة سنوات الدراسة، على الرغم من أهميتها في خلق الدفعة القوية للاقتصاد وإحداث تغيير هيكلي في تركيبة الاقتصاد العراقي. إذ لم تتجاوز مساهمتها في احسن حالاتها نحو (19,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008، أما النفقات التشغيلية فقد كانت أحسن حالاً من النفقات الاستثمارية، إذ شكلت أعلى مستوى لها نحو (38,8%) في سنة 2008.

3.4. نسبة مساهمة النفقات العامة في القطاعات الاقتصادية في العراق: ومن خلال تتبع مستوى مساهمة الانفاق العام في القطاعات الاقتصادية والموضحة في الجدول (6) .يتبين أن هناك تبايناً كبيراً في بنود الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية خلال المدة (2005ـ 2020)، إذ نجد أن النصيب الأكبر من الانفاق ذهب إلى القطاع الصناعي، إذ شكل أعلى مستوى مساهمة بلغت (86,3%) من إجمالي النفقات في سنة 2017، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الانفاق على هذا القطاع إلا أن دوره لا يزال ضعيفاً في الاقتصاد. يليه في المرتبة الثانية قطاع المباني والخدمات بنسبة (41,5%) من النفقات في سنة 2020، أما قطاع النقل والاتصالات فقد احتلت المرتبة الثالثة، إذ شكلت مساهمته (23,4%) من النفقات، أما القطاعين الزراعي والتربية والتعليم فقد احتلت المراتب الأخيرة في الانفاق، بحيث شكل القطاع الزراعي أعلى مستوى مساهمة نحو (8,3%) في حين شكل قطاع التربية والتعليم أعلى مستوى مساهمة نحو (6,7%). نستدل من تلك النسب أن النفقات على القطاعات الاقتصادية متدنية ولا تتناسب مع الموارد والامكانات المتاحة في العراق.

الجدول 6. الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في النفقات الاستثمارية للمدة (2005ـ 2020) (%)

السنوات	القطاع الصناعي	قطاع المباني والخدمات	قطاع النقل والاتصالات	القطاع الزراعي	قطاع التربية والتعليم
2005	57,3	14,4	8,2	4,5	2,5
2006	50,7	9,8	4,6	2,6	2,4
2007	36,6	12,5	4,0	3,0	1,5
2008	30,3	16,0	4,2	4,9	5,4
2009	29,8	19,6	7,1	8,3	3,3
2010	32,6	25,4	6,0	7,2	2,9
2014	58,6	12,2	3,8	2,7	1,2
2015	79,6	10,4	3,6	4,9	1,4
2016	83,7	12,7	1,7	1,5	0,4
2017	86,3	11,5	1,4	0,3	0,5
2018	80,6	14,6	20,6	1,6	0,6
2019	80,5	7,8	9,5	1,2	1,0
2020	25,9	41,5	23,4	2,5	6,7

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراق، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2020، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

5. الاستنتاجات:

مما سبق نستنتج مايلي:

1ـ يظهر الاختلال في هيكل الانفاق العام من خلال هيمنة النفقات التشغيلية على النفقات العامة، وهو ما ولد زيادة في المستوى الطلب الكلي الفعال يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة مسبباً ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2ـ يعاني الناتج المحلي الاجمالي من اختلال هيكلي واضح يتمثل بهيمنة قطاع الإستخراجي على عملية تكوين الناتج، وأن تطور نسب مساهمة بقية القطاعات الاخرى في بعض السنوات جاء بسبب تذبذب أسعار النفط في الاسواق العالمية وليس تطوراً في اداء القطاعات غير النفطية.

3ـ على الرغم من أهمية الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وفي النمو الاقتصادي، غير أنه نجد ان للنفقات العامة تأثير محدود وضعيف في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

4ـ غياب التنوع في مصادر الناتج المحلي الاجمالي والاعتماد على الريع النفطي بالرغم من ما يمتلكه العراق من موارد طبيعة وبشرية متعددة

5ـ لم يصاحب الاتساع في حجم النفقات تغير في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي، إذ ظل القطاع النفطي يشكل النسبة الاكبر في الناتج، وهذا يعكس أن الانفاق العام هو انفاق استهلاكي اكثر مما هو انتاجي.

6.المقترحات:

1ـ معالجة الخلل في الهيكل الإنفاقي، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية، لما لذلك من اثر في تنويع القاعدة الإنتاجية.

2ـ اصلاح هيكلية الناتج المحلي الاجمالي من خلال تقليل الاعتماد على القطاع الإستخراجي في تمويل النفقات العامة، وتفعيل القاعدة الإنتاجية غير النفطية مثل الصناعية والزراعية، وتعزيز مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي.

3ـ من اجل النهوض بمفاصل الاقتصاد العراقي، يستلزم اتخاذ إجراءات واضحة وجدية نحو اعادة تعديل تشكيلة الناتج المحلي الاجمالي، وتغيير تركيبة الاقتصاد العراقي والتخفيض من الريعية التي تجعل الاقتصاد عرضة للازمات الخارجية.

4ـ العمل على اصلاح التشوه في السياسة الإنفاقية من خلال تقليص النفقات التشغيلية لصالح النفقات الاستثمارية كونها تعمل على تكوين راس المال الثابت وتوسع النشاط الاقتصادي، وزيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.

7. قائمة المراجع:

1ـ البجاري، احمد ابراهيم حسين و د. العكروب، 2022، هاشم محمد عبد الله، قياس فاعلية ادوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة للبلدان متقدمة مختارة للمدة 2002ـ 2019، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 3، العدد3، اب.
2ـ سليماني، فريدة،2019، دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970ـ 2012)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (الجزائر، جامعة البويرة، 2014).
3ـ عودة، محمد حسن، 2019، الشراكة القطاعية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 39، اذار.
4ـ حمزة، سيلام، 2014، فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000ـ 2014، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
5ـ الغناي، د. بحري محمد، 2015، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995ـ 2009)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 25، العدد 3.

6. محمد، الزغبي، اهم المعلومات عن ادوات السياسة المالية،2022، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الاتي: www. rouwwad.com

7. عودة، محمد حسن، 2017، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1957ـ 2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 31.

8. عبد الطيف، همسة قصي، وخماس، عمر عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بين الواقع والطموحات، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الأتي: https://eco.nahrainuniv.edu.iq

9. البصري، كمال، منطلقات اصلاح السياسة المالية بالعراق، 2021، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الاتي: www.azzaman.com

10. سالم، د. عماد عبد اللطيف، 2011،القطاع الخاص وانماط التشغيل في العراق ابعاد المشكلة واشكالية الدور، العدد 26.

11. علون، د. غفران حامد و عبد الحميد، مناهل مصطفى، 2020،قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003ـ 2017، مجلة Route Educational & Social Science Journal، العدد 7.

12. عبد الصاحب، احمد صدام، 2014، هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1999ـ2007)، مجلة الخليج العربي، مجلد 42، العدد 2.1.

13. شهيب، عادل عبد الزهرة ،2022، ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعة في العراق وسبل النهوض بالقطاع الصناعي، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الاتي: www. kitabat.com

14. احمد، حسين علي، 2020، اثر الانتاج النفطي بالناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال اسلوب تحليل البيانات المزدوجة للمدة (2009ـ 2016)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 58، ايلول.

15. السلمان،د. محمد مروان واخرون،2009، مبادى التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، الطبعة الاولى، الاصدار الرابع، 2009، (عمان، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع).

16. د. يمن الحماقى ود. وائل فوزي،2010، المالية العامة، عدم توافر مكان النشر.

17. ال طعمة، د. حيدر حسين احمد و العرجي، د. كاظم سعد،2018، الانفاق العام والنمو الاقتصادي في بلدان الريع النفطي: ديناميكيات التلازم والارتباط، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 51، كانون الاول.

18. حسين، هاشم علي،2019، تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1990ـ 2018، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

19. شاني، سلام كاظم، 2011، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988 ـ2009، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

20. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات(2006ـ 2020)، بغداد، سنوات متعددة.

21. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية في العراق للسنوات (2012، 2013، 2020، 2021)، بغداد، سنوات متعددة.